الفاعلون الجُدُد: الدورُ الهنديُّ في النظامِ الدوليِّ (الفرص والتحديات)

م. د. علاء عبد الوهاب عبد العزيز*
كليّةِ العلومِ السياسيّة/ جامعة الإمامِ الكَاظِم(ع)

* باحث من العراق

المُلَخَّص

لقد شَهِدَ القرنُ الحاليُّ صعودَ قوىً إقليميةٍ بدأت تتمتع بمقومات لأداء أدوارٍ دوليةٍ وتحاولَ إيجاد فرص لكي تكون مشتركة في صناعة القرار الدولي ومن بين هذه الدول هي الهند التي تمتلك مقومات لأداء دورٍ دولي تتمثل بمقومات سياسية كونُها أكبرَ ديمقراطيةٍ في العالم ومقومات اقتصاديةً تتمثل في النجاح الإقتصادي الذي حقّقته منذ بداية القرن الحالي ومقومات عسكرية بما تمتلكه من أسلحة تقليدية وترسانة نووية وهذه كلُّها تَدْعَمُ توجهات الهند الخارجية التي أخذت بالتزايد في الآونة الأخيرة وتَعَزَّزَ ذلك من خلال إيجاد الهند قنواتٍ لدورها الدولي تمثلت بعضويتها في التجمعات الإقليمية والدولية والشراكات معَ القوى الكبرى.

Abstract

The current century has witnessed rise of regional powers that have determinants to play an important international role and trying to find opportunities to be involved in international decision-making. One of these is India which has determinants to play an important international role with political assets as the largest democracy of the world, economic determinants such as the economic successes since the beginning of the century,and military determinants with its conventional wepons and nuclear arsenal. All of these support India's forgien tendencies which has been increased recently and this is reinforced by the establishment of India means for its international role represented in the regional and international groupings, and its partnership with major powers.

المُقـدمــة:

تُعَدُّ الهندُ من الدول التي حققت إنجازاً نوعياً على مختلف الصُعُدِ السياسية والإقتصادية والعسكرية فبَعْدَ أن ظهرت الى حيز الوجود عام 1947 استطاعت بناء تجربة ديمقراطية في الحكم فضلاً عن تحقيقها طفرات اقتصادية مكّنتها من الوصول الى مصاف الدول الكبرى في هذا المجال ومنافسة القوى الإقتصادية الأخرى في القارة الآسيوية كالصين واليابان، وفي السياق ذاته استطاعت من الدخول الى النادي النووي بعد إعلانها إمتلاكَ القنبلة النووية عام 1997، هذه الإنجازات التي حققتها الهندُ تُعَدُّ مقوماتٍ لدور هندي بَدَأَ يَنْضَجُ على الصعيدين الإقليمي والدولي ويذهب العديدُ الى وصفها بالقوى الصاعدة او البازغة الى جانب دول أخرى كالبرازيل والصين التي استطاعت الى جانب روسيا وجنوبي إفريقيا من تأسيس تجمع (بريكس) في مسعى منها الى ممارسة دور أكثرَ فاعلية.

تأتي أهمية البحث من دراسة دور إحدى القوى الإقليمية التي ظهرت في السنوات الماضية والتي بدأت تزاحم القوى الآسيوية الأخرى كالصين فضلاً عن ان التوقعات تشير الى ان الهند ستكون احدى أهمِّ القوى الاقتصادية الكبرى في العالم خلال العقدين المقبلين كما تأتي أهمية البحث من خلال دراسة السياسة الخارجية الهندية وعلاقة الهند الإقليمية والدولية وتأثير ذلك في فاعلية الدور الهندي.

يقوم البحثُ على فرضية مفادُها أَن القرنَ الحالي شَهِدَ صعودَ قوىً إقليميةٍ بدأت تتمتع بمقومات لتأدية إدوار دولية وتحاول ايجاد فرص لها لكي تكون مشتركة في صناعة القرار الدولي ومن هذه الدول هي الهند التي اخذت تمارس دوراً واضحاً إقليمياً ودولياً سواءاً بمفردها ام من خلال اشتراكها مع دول أخرى وهذا الدورُ سيجعلها إحدى القوى الدولية إذا إِستمر منحى تقدمها السياسي والاقتصادي والعسكري بالصعود.

ويحاولُ البحثُ الإجابةَ عن التساؤلات التالية:-

ما مقومات الدور الهندي؟ وما مدى فاعليتها في اداء الهند لدور اقليمي ودولي بارز؟، ما توجهات السياسة الخارجية الهندية؟ وكيف أثّرت في علاقاتها الإقليمية والدولية؟، ما قنواتُ الدور الهندي؟ وكيف تؤثر في صياغة سياسة خارجية فعَّالة تُمَكِّنُها من الوصول الى مصاف القوى الكبرى؟

وللتحقق من الفرضية والإجابة على التساؤلات تمَّ تقسيمُ البحثِ الى ثلاثة مباحث،

تَناوَلَ المبحثُ الاولُ مقوماتِ الدور الهندي، أمَّا المبحثُ الثاني فقد تناولَ السياسةَ الخارجيةَ في دراسة لتوجهاتها وأهدافها في حين جاء المبحثُ الثالثُ لدراسة قنوات الدور الهندي النظام الدولي.

المبحث الأوَّل: مُقَوِمَات الدور الهندي

يعتمد دور الدولة خارجيا على مجموعة من المقومات التي تُمكّنُ الدولةَ من أداء أدوارها وتُحدِّدُ هذه المقوماتُ شكلَ الدور وطبيعتَه وفاعليتَه ولذلك تسعى الدولُ الى زيادة مقومات قوّتِها باختلاف أنواعها من أجل البقاء والاستمرار اولا، ومن اجل تطوير سياستها الخارجية وزيادة فاعلية ادوارها ثانيا، لذلك ومن الطبيعي عند دراسة دور اقليمي او دولي لدولة ما التطرّقُ الى مقومات هذا الدور، وهنا سنبيّنُ مقوماتِ الدور الهندي من اجل التعرف على طبيعة هذه المقومات التي مكّنت الهندَ من انَ تنافس القوى الآسيوية الأخرى، وسيتطرق البحثُ الى دراسة ثلاثة مقومات للدور الهندي هي المقومات السياسية والمقومات الاقتصادية والمقومات العسكرية.

اولاً: المقومات السياسية

تعدُّ الهند التي نالت استقلالها عام 1947 بعد حركة الكفاح من اجل الاستقلال بالمقاومة غير العنيفة اكبر ديمقراطية برلمانية في العالم على غرار النموذج البريطاني، اذ يتكون البرلمان الهندي من مجلسين: يعرف المجلس الادنى بإسم (لوك صابحا) وتَعنِي مجلسَ الشعب إذ ينتخب الشعب الهندي أعضاء هذا المجلس بالاقتراع المباشر ويَحِقُّ لكل شخص -أتمَّ 18 عاما- التصويتُ لاختيار هذا المجلس لمدة خمس سنوات ويتألف المجلس من 545 عضوا يتمُّ انتخابُهم في دوائر انتخابية موزّعة على انحاء الدولة الهندية كافة، أمَّا المجلس الأعلى فيعرفُ باسم (راجيا صابحا) وتعني مجلسَ الولايات ويتألف من 250 عضوا يتمُّ انتخابُهم من اعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات، ويكونُ إقرار القوانين او التشريعات في الهند عبر تقديم مشروع قانون يناقشه كلا المجلسين ومن ثم التصديق من رئيس الدولة، وهذا الأخير على غرار ما هو موجود في بريطانيا يمتلك صلاحيات شكلية بينما تكون السلطةُ التنفيذية بيد رئيس الوزراء [1].

(1) محمد ضياء الحق واخرون، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص30.

وبالنظر لتعددية الشعب الهندي من الناحيتين القومية والدينية فقد اعتمدت الهند النظام الاتحادي (الفيدرالي) وتعزز هذا النظام مع تحديد الولايات على اساس اصول لغوية ودينية مما أدَّى الى زيادة عدد الولايات الهندية والغاء البعض منها وفقا لصلاحيات البرلمان الذي جعل من الهند دولة فيدرالية الشكل مع ميل قوي

نحو المركزية وتجسيد ذلك من خلال الصلاحيات التي منحها الدستور للسلطة المركزية لحل المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد، فضلا عن اعتماد الشكل الاتحادي كحل لموضوع التعددية القومية والدينية فقد تبنَّى الدستورُ الهنديُّ العلمانيةَ هُويَّةً للدولة للحفاظ على وحدة الشعب الهندي او لتقليل حدة المشكلات الداخليةَ التي تَحْدُثُ بين الأقليات وهذا يرجع الى الرئيس الأسبق (جواهر لال نهرو) عندما أعلن عام 1948 تبنِي الدستور لهذه المواد لكي تكون الهند ارضاً لجميع الديانات وبالتالي ابتعد الدستور الهندي وفقا لهذا المبدأ عن منح امتيازات خاصة او معاملة مميزة لديانة معينة على حساب ديانة اخرى[2].

(2) ستار جبار علاي، التجربة الهندية اكبر ديمقراطية في العالم، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص65.

لقد أضفت التجربةُ الديمقراطية في الهند عاملاً مُهمَّاً في دعم الاستقرار السياسية، فالتعددية الدينية واللغوية في الهند أحدثت مشاكلَ عديدةً في المجتمع الهندي وأدخلت البلادَ في حروب داخلية بين المكونات، كان أبرزها ما حصل بين الهندوس والمسلمين والتي نَتَجَ عنها تقسيمُ شبه القارة الهندية الى دولتين، إحداهما الهند ذات الأغلبية الهندوسية وباكستان الدولة التي ضمَّت المسلمين، فالتجربة الديمقراطية نتج عنها استقرارٌ سياسيٌّ من خلال الإحتكام الى صناديق الاقتراع في حل جميع القضايا والسبيل الأمثل لإقناع كل مكونات المجتمع من خلال الصيغ التمثيلية في البرلمان ومجلس الولايات، فعلى مستوى البرلمان تكوَّنَ مجلسُ الولايات من أعضاءٍ ينتخبهم مجالسُ الولايات في الأقاليم وهو ما يوفر فرصة لتمثيل كل الأقليات داخل البرلمان لا سيما ان الولايات مقسمة على اساس عرقي وديني. ان التجربة الديمقراطية في الهند تعود في جانب منها الى الاستعمار البريطاني إذ ان المشاركة السياسية وتحديدا المشاركة في الانتخابات قد حدَّدتها سياسةُ بريطانيا القائمةُ على اساس مستوى الفرد المعيشي من خلال ما يدفعه صاحبُ الارض من عائد او ايجار، ففي عام 1932 ارتأت لجنةٌ مختصةٌ قامت بجولات على مناطقَ مختلفةٍ بمنح الطبقة العليا من الفلاحيين (ممن يتمتعون بأعلى مستوى معيشي بين أقرانهمٍ) حقَّ التصويت في الانتخابات. وهذا الأمر جَذَّرَ موضوعَ الديمقراطية في المجتمع الهندي وبالتالي أعطى دافعاً للآخرين للوصول الى مستوى يُمكّنهم من التمتع بمثل هذه الحقوق السياسية. وبالنهاية جاء اعتماد النظام الديمقراطي في الهند بعد الاستقلال كحالة غير جديدة او بالأحرى لم تواجه مشكلة بالتطبيق كونها قد مارسها جزء من عامة الناس في المجتمع الهندي [3].

(3) ديتمر روذرموند، الهند: نهضة عملاق اسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص25.

ان وجود دستور دائم في الهند (والذي يعدُّ اطول وثيقة دستورية) يتبنّى النهج الديمقراطي في الحكم فضلا عن ظهور شخصية القائد الكارزمي تجسدت

بشخص (جواهر لال نهرو) الذي ثبت دعائم النظام الهندي أعطى للبلاد حالة الاستقرار وتجاوزت الهند مرحلة الاقتتال الداخلي وسادت حالةُ الاستقرار الداخلي سياسيا واجتماعيا وانعكست بصورة ايجابية على الاداء السياسي للدولة الهندية خارجيا وبالتالي يعدُّ هذا الامرُ أحد مقومات الدور الهندي خارجيا والذي بدأ يتزايد بعد ان استطاعت الهند تجاوزَ جزء كبير من مشاكلها الداخلية ما يتعلق بالفقر والتضخم وغيرها من المشكلات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن الديمقراطية واستقرار النظام السياسي كانا مصدراً لقوة الهند الناعمة وأحد أهمِّ مقومات الدور الهندي إقليميا ودوليا.

ثانيًا: المقومات الإقتصادية

بعد استقلال الهند عام 1947 أرسى رئيس الوزراء الهندي (جواهر لال نهرو) ديمقراطية ممزوجة بالقيم الاشتراكية، اذ كان (نهرو) من المتأثرين بالاشتراكية الفابية وعلى هذا الاساس صاغ النموذج التنموي للهند القائم على دور الدولة الفاعل الرئيس في ادارة النشاط الاقتصادي وبناء نموذج الاقتصاد الموجّه والسعي الى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية على الاقتصادات الصغيرة، وهو ما ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكّنت النظام الحاكم من ادارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية، واستمرت الهند بالعمل بالاقتصاد المخطط الذي تراوح بين الركود والانتعاش خلال الحقبة الممتدة من بداية خمسينيات القرن الماضي وحتى نهاية الحرب الباردة حيث شهدت الهند خلال هذه المدة خططا وسياسات قائمة على ادارة الاقتصاد من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، الا ان عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد ازمة ميزان المدفوعات لتضطر الهند اللجوء الى المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على القروض اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي[4].

(4) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص-95ص99.

لقد ادى إتّباع سياسات التخطيط المركزي الى مشاكلَ اقتصاديةٍ عدّة على المستوى الكلي كارتفاع معدل التضخم الذي وصل الى 17% عام 1991 وفي العام ذاته اصبح 330 مليون هندي يعيشون تحت خط الفقر فضلا عن انهيار الموارد المالية للحكومة أوصل البلدَ الى الإفلاس واوقفت المصارف الاقراض للهند وهبط احتياطي الصرف الاجنبي الى مستويات لا يكاد يفي الا بتكلفة اسبوعين من واردات النفط وازاء هذا الوضع الاقتصادي المحرج اتخذت الحكومة الهندية اجراءات حاسمة تمثلت في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد ولحاجة الهند الى النقد الاجنبي فقد تمَّ تخفيض العملة الهندية بأكثر من 9% في محاولة لتشجيع التصدير وبعد ذلك بأيام قليلة تمَّ تخفيض العملة مرة اخرى بحوالي 11% ليصل التخفيض بواقع

20% امام الدولار الأمريكي فضلا عن القيام باجراءات تتضمن الانفتاحَ الاقتصادي كازالة بعض الحواجز على دخول السلع المستوردة مثل اجراءات التراخيص وغيرها للتخلص من الروتين والفساد كما شملت هذه الإجراءات خفض الضرائب من 56 % الى 40 % عام 1993[5].

(5) روبين ميريدين، الفيل والتنين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009، ص 57 – ص58

لقد كان لهذه السياسة نتائج ايجابية على الاقتصاد الهندي اذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي وبدأت الشركات تستقطب العاملين وهو امر انعكس على خفض معدلات الفقر وانخفاض معدل التضخم والدين كما ارتفع حجم العملات الاجنبية، فبعد ان كان معدل النمو الاقتصادي خلال المدة من 1980 – 2000 بنحو 6 % ارتفع بعد عام 2000 ليصل الى 8,6 % وخلال السنة المالية 2007 قفز المعدل الى 9,4 % وفي عام 2008 تراجع معدل النمو الاقتصادي الى 7,8 % واستمر بالانخفاض عام 2009 اذ هبط الى 6,7 % ويرجع ذلك الى الركود الذي صاحب الازمة المالية العالمية التي أثَّرت في الاداء الاقتصادي الكلي وهو ما دفع الحكومةَ الهنديةَ الى التفكير في ايجاد حلول للخروج من حالة الركود كما زادت الصادرات الهندية من 100 مليون دولار عام 1990 -1991 الى نحو 100 مليار دولار عام 2007 بزيادة تقدر نسبتها 30% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ووصل معدل الصادرات الهندية في عام 2008-2009 الى ما نسبته 28 % من اجمالي الناتج المحلي[6] وفي السنوات الخمس الأخيرة شهد الناتجُ المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً وصعوداً يعطي قوه للاقتصاد الوطني فضلا عن إمكانية منافسة الدول الاخرى كالصين واليابان وحتى الولايات المتحدة التي اخذت تخشى منافسة القوى الصاعدة (انظر الجدول 1)

(6) محمد ضياء الحق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 77

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي للهند للمدة 2012 الى 2017(بالعملة الوطنية)

ت	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1	2012	58,998.500
2	2013	61,565.416
3	2014	64,901.143
4	2015	69,024.592
5	2016	73,496.526
6	2017	78,384.026

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً الى: موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت من خلال الرابط:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/weorept.aspx?pr.x=38&pr.y=10&sy=2012&ey=2017&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=534&s=NGDP_R&grp=0&a=

وبالرغم ان الهند دولة تمتلك قوة بشرية تمكنها من ان تكون منتجة للسلع ذات الاستخدام الكثيف لليد العاملة (وهو ما تنص عليه نظرية هيكشر – اولين) إلَّا أنها تُنتجُ ثروة ضخمة في صناعة التكنلوجيا المتقدمة والخدمات إذ وفّرت من خلال قطاع صغير من القوى العاملة المدربة على درجة عالية من التدريب والكفاءة ومع ذلك فان الانتاج في قطاع الصناعات التكنلوجية المتقدمة يعدُّ انتاجاً عالي الكثافة في رأس المال كما تمكنت الهند من صناعة برنامج فضائي فعال تمكنت من خلاله ارسال قمر صناعي الى المريخ بداية القرن الحالي [7].

(7) جوزيف ناي، حل انتهى القرن الامريكي،ترجمة محمد ابراهيم العبد الله، العبيكان للنشر، الرياض، 2016، ص41.

كما ينشط قطاع الخدمات الذي تتوزع انشطته على التخزين, الاتصالات والتمويل فضلا عن الخدمات الحديثة التي بدأت بالظهور كالإعلان وادارة التسوق ويقوم هذا القطاع بتزويد قطاعي الزراعة والصناعة بالدخل الاساس فهي تعتمد على الكفاءة في عمليات هذا القطاع وأساليب ادارته، ويتفوق هذا القطاع على القطاعات الرئيسة الاخرى في الاقتصاد الهندي حيث يساهم بما يعادل 40% من الناتج المحلي الإجمالي كما انه يساهم في توفير فرص عمل على نطاق واسع وهو ما انعكس بشكل واضح على النمو الاقتصادي اذ ان قطاع الخدمات يعدُّ الاكثر تأثيراً في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الشامل متزامناً مع نظيره العالمي إذ ان قطاع الخدمات عالمياً يمثل 70% من الناتج الإجمالي العالمي مقابل 17% للقطاع الصناعي وبالرغم من تفوق هذا القطاع في الهند مع الاخذ بنظر الاعتبار انها من الدول الصاعدة فانه لا يمكن القول ان ذلك يعني تحقيق نمو بدون تنمية[8].

(8) انس رياض جواد، تاثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الامريكي، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص119

إن الارتفاع في مستوى الاداء الاقتصادي لا سيما ما يتعلق في الحفاظ على مستوى مستقر بمعدل النمو الاقتصادي والسعي الى ارتفاع هذا المعدل يساهم بشكل كبير في تقليل حجم المشكلات الاقتصادية، إذ ان ارتفاع معدلات النمو يؤدي بشكل مباشر الى تقليل معدلات الفقر وهذا الاخير يعدُّ من اكثر المشاكل التي تعاني منها الهند وتسعى الحكومات المتعاقبة للحد منه او تقليل معدلاته من خلال طرح استراتيجية لخلق فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص وزيادة معدل الاستخدام لا سيما ان الهند تشهد تزايداً مستمرا في عدد السكان الذي يجعلها أمام تحدٍ السيطرة على تأمين المواد الغذائية لتقليل معدلات الفقر وكذلك خلق فرص العمل لزيادة معدل الاستخدام وتقليل البطالة[9].

(9) جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص76.

إنَّ الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تقود كذلك الى زيادة محتملة في قوة الدولة الصلبة والناعمة على حد سواء، فالهند التي تُعدُّ إحدى الاقتصادات الصاعدة بفعل ارتفاع معدلات النمو فيها منذ حزمة الإصلاحات التي جرت عام 1991 استطاعت

ومن خلال المزج بين هذا التسارع في النمو والسياسة الديمقراطية من الوصول الى مستوى قريب من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في مجال قوّتها الناعمة، لا سيما انها أسّست صناعة الصور المتحركة (بوليوود) هي الأكثر ضخامة في العالم وتنافس (هوليوود) في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية[10].

(10) جوزيف ناي، القوه الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، العبيكان للنشر، الرياض، 2012، ص135

إن التقدم الاقتصادي الذي شهدته في العقدين الأخيرين دفع بها الى محاولة ممارسة دور خارجي أكثرَ فاعلية لا سيما انها مرشّحة بأن تتجاوز اليابان على المستوى الاقتصادي اذ تحتلُّ المرتبة الرابعة خلف الولايات المتحدة والصين واليابان وهو ما يدفعها الى محاولة التقدم اكثر الى الأمام واداء ادوار خارجية متعددة الجوانب فضلا عن ذلك فإنها بدأت منذ عشر سنوات تقريباً بالسعي الى امتلاك ادوار سياسية دولية اكثر وضوحاً من خلال اشتراكها في تجمع دولي يضمُّ قوىً دوليةً كروسيا والصين الى جناب البرازيل وجنوبي افريقيا المعروف باسم (BRICS) في محاولة من هذه الدول كسر الإحتكار الأمريكي لصناعة القرار الدولي وانهاء التفرد الأمريكي في قيادة العالم.

ثالثًا: المقومات العسكرية

يُعدُّ العاملُ العسكري أحدَ أهم مقومات قوة الدولة واكثرها فاعلية على مستوى الاداء السياسي الخارجي، فالدول تسعى لتعظيم مقومات قوتها بشتى أنواعها الصلبة والناعمة من أجل زيادة قوتها داخليا وخارجيا لكنَّها في الوقت ذاته تعزّزُ بالدرجة الاولى والاساس قدرتها العسكرية (التقليدية والنووية) من اجل زيادة فاعليتها خارجيا وتأثيرها في غيرها من الدول.

تُعدُّ الهندُ من بين الدول التي إستخدمت العاملَ العسكري بصورة مباشرة في تحقيق أهدافها الخارجية لاسيما على المستوى الإقليمي ساعدها في ذلك بالدرجة الاساس هو مواردها البشرية الكبيرة نسبيا والتي ساهمت في إنشاء قوات مسلحة ضخمة قادرة على الحفاظ على أمنها القومي، فهي تحتفظ بثالث أكبر قوة عسكرية في العالم والتي تتكون من الجيش الهندي والقوات البحرية والقوات الجوية وهناك ما يسمى بالقوات المساعدة مثل قوات شبه عسكرية، وحرس السواحل، وقيادة القوات الاستراتيجية كما انها أبرمت اتفاقيات تعاون ومعاهدات دفاع مع اكبر موردي الأسلحة في العالم وهم كل من روسيا وفرنسا وإسرائيل[11].

(11) انس رياض جواد، مصدر سبق ذكره، ص137.

ولقد استطاعت الهندُ من تحقيق تقدم عسكري بالاعتماد على الذات انطلاقاً من

مبدأ تقليل الاعتماد على الخارج في واردات السلاح حيث طورت منظمة ابحاث الدفاع والتنمية العديد من الأسلحة المعقدة بما فيها الصواريخ البالستية وطائرات مقاتلة ودبابات حربية، كما انها في الوقت ذاته عمدت إلى تطوير ابحاث الفضاء حيث استطاعت سنة 2000 من اطلاق قمر صناعي يزن 2000 كيلوغرام باستعمال صاروخ هندي حيث كان ذلك كافيا لدفع صاروخ بالستي عابر للقارات ليصل الى مسافة 8000 كيلومتر حيث ان هكذا نوعاً من الأبحاث يتضمن بلا شك استعمالات مزدوجة من خلال الخبرة المتراكمة في تصنيع محركات الصواريخ المدنية التي تستعمل الوقود الصلب والسائل اضافة الى تشكيل مخروط المقدمة الذي يسمح بدخولها الى الغلاف الجوي ونقل هذه الخبرة الى تقنية الصواريخ العسكرية حتى ان القنبلة النووية الهندية كان قد تمَّ تطويرها بالكامل من مهندسين مدنيين[12].

(12) ديتمر روذرموند، مصدر سبق ذكره، ص105 – ص116

جدول (2)

حجم القوات العسكرية الهندية

نوع	العدد	السنة
الإنفاق العسكري	48.000.000 مليار دولار	2012
نسبة الأنفاق العسكري من GDP	2.6	2011
الموانئ الرئيسة والمحطات	7	2011
حاملات الطائرات	1	2011
مدمرات	8	2011
غواصات	15	2012
الدبابات	5.000	2011
ناقلات الجنود المدرعة IFVS	3.000	2011
المدفعية	10.000	2012
قذائف الهاون	5.000	2012
الطائرات	2462	2011
طائرات هيلكوبتر	8408	2012

المصدر: نقلاً عن: انس رياض جواد، تأثير القوى الصاعدة في المكانة العالمية للاقتصاد الامريكي، رسالة ماجستير غير منشوره،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص133.

كما استطاعت الهند من اجراء تجاربها النووية عام 1998 واعلانها امتلاك القنبلة النووية في اجراء لتعزيز مكامن قوتها العسكرية فهي تمتلك ما يقارب 90 – 100 رأساً نووياً على الرغم من إعلانها انها لن تستعمل قنبلتها النووية لتوجيه ضربة اولى وحتى الضربة الثانية الانتقامية وستأخذ بعض الوقت وفقا للظروف السائدة[13].

(13) جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص41

ان دولة بحجم الهند بما تتوافر عليه من قوى عسكرية يصل انفاقها العسكري الى 50 مليار دولار بما يعادل 3% من الإجمالي العالمي فضلا عن جيش يبلغ تعداده 1,3 مليون نسمة تسعى باستخدام هذه القوة في الحفاظ على امنها القومي بوصفها وسيلة ردع فضلا عن ارتفاع التأثير في الآخرين (ولاسيما محيطها الإقليمي) كي تتمكن من ابعادها عن المنافسة الاقليمية وتهديد مصالحها الاقليمية والامن القومي مثل باكستان والصين.

المبحث الثاني: أهداف توجهات السياسة الخارجية الهندية

تهدف الهند بما تمتلكه من مقومات قوة الى الوصول الى مصاف القوة المؤثرة والفاعلة في النظام الدولي لاسيما انها شهدت منذ سنوات عدة تطوراً ملحوظاً في مقدراتها الاقتصادية والتكنولوجيا والعسكرية والبشرية (كما ذكرنا في المبحث الاول) وهو ما جعل العديد من الباحثين والمراقبين يصفون المرحلة القادمة بانها حقبة القوى الصاعدة وتحديدا (الصين والهند) لما شهدته هاتين الدولتين من معدلات نمو متسارع، هذا النمو والتقدم على مستوى قدرات الهند لا بدَّ ان ينعكس على مستوى الاداء السياسي الخارجي وهو ما حصل بالفعل حيث استطاعت الهند من اداء ادوار خارجية اكثر فاعلية وعبر مختلف الصعد الاقليمية والدولية وبالتالي فان السياسة الخارجية الهندية شهدت اهدافاً وتوجهات جديدة بناءا على التطور الحاصل في مستوى امكاناتها وهو ما **سنبيّنه** خلال هذا المبحث وبالشكل الآتي:-

اولاً: التحرك على المستوى الاقليمي من خلال بناء علاقات ايجابية مع الدول الصغرى منها (حجما وقوة) في المنطقة وقد اتخذ هذا الامر جوانب عدة، فقد عملت على تجديد مخاوف هذه الدول منها بوصفها الدول الكبرى في المنطقة وتجسد السعي الهندي في إعلان مبدأ جوجرال عام 1996 الذي يقول: إن الهند لن تكون قادرة علي شغل مكانتها في العالم دون السلام والاستقرار في جنوبي آسيا مما يتوجب عليها الانفتاح على جيرانها دون مطالبتهم بالمثل وفي السياق ذاته وتجسيدا لهذا المبدأ وقفت الهند على اتفاقيه تقاسم مياه نهر الجانج مع بنغلادش عام 1996[14].

(14) ستار جبار كلاب، مصدر سبق ذكره ص157.

كما سعت الهند الى استخدام الأدوات الاقتصادية أداةً لتحقيق سياسة خارجية فعالة تمثلت في تقديم المعونات لاسيما الى دول جوارها (الاقليمي والدول الآسيوية التي ترتبط معها في مصالح استراتيجية وكذلك تقوية علاقاتها التحالف مع هذه الدول حيث عمدت الهند في هذا السياق الى منح افغانستان اكثر من 1.3 مليار دولار كمساعدات لإعادة البناء منذ عام 2001 بناء مشاريع خدمية تتمثل بالمشافي وبناء الطرقات وإقامة مشاريع انتاج الطاقة وغيرها[15]، وهي في هذا الاطار تسعى لقطع الطريق على القوى الاخرى المنافسة لها كالصين التي تسعى الى اقامة علاقات ودية وجيدة مع الدول الآسيوية في منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى وكذلك تسعى الهند الى التفوق في صراعها المستمر مع باكستان من خلال محاصرتها اقليميا عبر اقامة علاقات تحالفية مع دول جوارها كافغانستان التي تعدُّ دولة مسلمة لكنها اقرب الى الهند من باكستان.

(15) كريستيان بارينتي، الفوضى الجديدة تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة سعد الدين غرفان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 2014، ص148.

ثانيًا: تبني سياسة الانفتاح والخروج من حاله العزلة التي مرت بها الهند نسبيا منذ استقلالها طوال مدة الحرب الباردة، حيث سعت الهند خلال تلك المدة الى الحصول على استقلالها عن الكتلتين الكبيرتين وتمكنت بالفعل من تكوين كتلتها الخاصة وهي تحالف عدم الانحياز الذي كان الملجأ للدول الاخرى التي أرادت ان تبقى بعيدة عن الحرب الباردة وكان الدافع الاكبر وراء تبني الهند لسياسة الحياد خلال تلك المدة هو العقيدة الاشتراكية اقتصاديا والمعتقدات الديمقراطية سياسيا التي تبناها قادة الهند انذاك، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ومع النمو المتسارع الذي شهدته الهند بعد تجاوزها مشكلاتها الاقتصادية فإنها بدأت بانتاج سياسة الانفتاح على الدول الاخرى وتكوين علاقة معها والمشاركة في المحافل الاقليمية والدولية فضلا عن محاولاتها كسر الجمود مع بعض الدول التي تعد منافسا لها والسعي لإيجاد مخارج للأمور التي تثير الازمة معها ولذلك سعت الى تفعيل الجوانب التعاونية في علاقاتها مع هذه الدول وتجاوز الموضوعات الخلافية كما حصل مع الصين[16]، فضلا عن ذلك فإنها سعت الى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالتهديد الذي يمثله الارهاب للامن العالمي بشكل عام والاقليمي على وجه الخصوص لاسيما في منطقة الحدود الافغانية - الباكستانية بغية دفع الولايات المتحدة الى تغيير سياساتها حيال باكستان وهو ما يعدّ دعما للعمليات العسكرية الامريكية في افغانستان وبالرغم من ان هذا الدعم للدور الامريكي يمكن ان يؤدي الى وجود عسكري امريكي طويل الامد في منطقة جنوبي آسيا الا ان الهند لا تتردد في الوقت ذاته ان تتعاون مع قوى دولية واقليمية اخرى كروسيا والصين وايران

(16) نوح فلدمان، الحرب الهادئة، مستقبل التنافس العالمي، ترجمة هشام سمير، تكوين الدراسات والابحاث، لندن، 2016، ص155 ـ ص156.

سعيا وراء ترتيب مصالحها في المنطقة[17]، وهذا ما يؤكد تبنيها لسياسة الانفتاح والعمل على تحقيق التوازن في علاقاتها ولكن بصورة اكثر فاعلي وبعيداً عن سياسة الاكتفاء التي تبنتها خلال مرحلة الحرب الباردة.

ثالثًا: تسعى الهند الى استثمار مقومات قوتها الاقتصادية والبشرية في إقامة علاقات مع الدول الصناعية الكبرى وفتح ابوابها أمام الاستثمار المقبل من الخارج وفي هذا الإطار اخذت تنافس الصين لاسيما إنها تمتاز بمجتمع شاب مقابل مجتمع هرم تتمتع به الصين فضلاً عن اصلاحات آخذة بالتزايد والاستمرار تعمل على تحقيقها وهو ما يؤشر إلى صعود صين ثانية في منطقة جنوبي آسيا والوصول الى قناعة أن الهند في مركز خدمي ثانٍ بعد الصين فضلاً عن أنها تتمتع بسوق مشابهة لسوق الصين نظرا لكثافها السكانية وتقارب المستوى المعيشي فضلا عن ذلك في هذا المجال تسعى الهند الى تخفيض العجز التجاري مع الصين والارتقاء بالمستوى الاقتصادي من اجل تحقيق المنافسة الاقليمية واداء ادوار تتناسب مع حجمها كثاني كتلة بشرية في العالم بعد الصين[18].

رابعًا: تسعى الهند الى اداء دور الفاعل الرئيس في منطقة جنوبي آسيا لاسيما ما يتعلق بالترتيبات الأمنية والسياسية اذ تُعِدُّ نفسَها مركز النظام الإقليمي الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام ان يكون سلوكها مشجعا مع الدور الإقليمي للهند كقوة كبرى وبالتالي فان سلوك هذه الدول ينبغي ان يكون سلوكاً مكملاً لأمنِها ومعززاً لموقعها الإقليمي ولطموحها نحو لعب دور عالمي[19]، كما انها تُعَدُّ احدى الدول المؤسسة لمنظمة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) عام 1985 والتي كان الهدف من تأسيسها تعزيزَ سبل التعاون الإقتصادي وتوطيد السلم في منطقة جنوبي آسيا ودفع عجلة التنمية في إقليم يُعدُّ من أفقر الأقاليم في العالم وفي هذا السياق فان الهند تُعدُّ إحدى أكبر الدول على الصُعُد كافة واكثرها تقدما ولذلك ترى ان تفعيل دورها في إطار هذا التجمّع يعطي أهمية كبرى ودوراً أكثر فاعلية على المستويين الاقليمي والدولي، كما استغلت الهند انفتاحَ دول منظمة شنغهاي للتعاون[20] على الدول الاخرى في آسيا للدخول الى المنظمة بصفها مراقباً عندما تبنّى قادة المنظمة سياسة الانفتاح عام 2002 حيث دخلت الهند عضويةَ المنظمة بصفة مراقب (وتمتعت بالعضوية الكاملة بعد ذلك) من اجل زيادة فاعلية دورها الإقليمي خارج اقليم جنوبي آسيا والتحول نحو دول آسيا الوسطى حيث يزداد الدور الصيني الذي يعدُّ المنافس الأكبر للهند في القارة الآسيوية الى جانب روسيا التي تتمتع بعلاقة وشراكة استراتيجية مع الصين لاسيما في اطار منظمة شنغهاي[21].

(17) سيدهارت فاراداراجان، الهند: التهديدات العالمية والبحث عن قضاء استراتيجي، في جرايمي هيدر (محررا)، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013، ص278.

(18) جان جوزيف بوالو، مصدر سبق ذكره، ص112.

(19) عبد القادر دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكاتب الاكاديمي، عمان، 2015، ص25.

(20) منظمة شنغهاي للتعاون تأسست بشكل رسمي عام 2001 وتضم ست دول هي روسيا، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، اوزبكستان، وانظمت اليهم كل من الهند وباكستان عام 2017.

(21) مدحت ايوب، العلاقات الاسيوية في اطار منظمة شنغهاي، هدى ميتيكس (محررا)، العلاقات الاسيوية – الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 2007، ص233.

خامسًا: توجّه الهند الى بناء تفاهمات استراتيجية اقليمية وعالمية تؤدي الى إيضاح المركز السياسي للهند، ففي عام 2000 اعلن (جورج فرناندیز) وزير الدفاع الهندي ان منطقة مصالح الهند تمتد الى حوالي 11200 كيلومتر تمتد من سواحل استراليا الى سواحل الخليج العربي سيعمل فيها الاسطول الهندي لتامين مصالح الهند، وعلى المستوى الدولي فانها تعمل على بناء ثلاثة خطوط رئيسة للتفاهمات الاستراتيجية تتمثل بالتقارب والتفاهم الاستراتيجي مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وروسيا والاتجاه شرقا نحو اليابان ودول شرق آسيا وكذلك التقارب مع الصين في مسعى منها بتجاوز الخلافات وتقوية اواصر الابعاد التعاونية الثنائية، في الوقت ذاته فإنها تسعى الى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن من خلال الدعوة الى إصلاح الامم المتحدة بزيادة عدد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وهو مطلب دول اخرى كالمانيا واليابان والبرازيل وهو الامر الذي عبّرت عنه الهند لاول مرة في عام 1993 على لسان سكرتير الخارجية الهندية (ديكسيت)، وفي عام 2001 اكد الرئيس الفرنسي الاسبق (جاك شيراك) تاييد بلاده لطلب الهند ان تكون عضوا دائما في مجلس الامن الموسّع كما أيَّدت روسيا هذا الطلب في حين ما زال يصطدم بالتحفظ الأمريكي والبريطاني وهو ما تحاول الهند تغييره من خلال توسيع قاعدة علاقاتها مع هذه الدول من جانب واظهار مقومات قوتها وزيادة فاعلية دورها الاقليمي من جانب آخر.[22]

(22) محمد السيد سليم، العلاقات الهندية الباكستانية، هدى مينكس (محررا)، العلاقات الاسيوية – الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 2007، ص39.

المبحث الثالث: قنوات الدور الهندي في النظام الدولي

تسعى الهند بوصفها قوة صاعدة الى ممارسة دور اكبر في النظام يدعمها في ذلك بالدرجة الاساس مقومات قوتها المادية التي سبق ذكرها لاسيما قوتها العسكرية ويأتي الدور الهندي الذي اخذ بالتزايد لاسيما من النجاحات التي حققتها الهند داخليا من خلال قنوات الهند الى تفعيلها ومن هذه قنوات هي دورها خلال التجمعات والمنظمات الاقليمية كالبريكس ومنظمة سارك ومنظمه شنغهاي فضلا عن علاقاتها مع القوى الكبرى من خلال بناء شراكات معها وذلك لادارة المصالح المشتركة مع هذه الدول لا سيما وانها تتمتع بصلات ايجابية مع اهم هذه الدول كالولايات المتحدة وروسيا وبدرجة اقل مع الصين رغم حالة التنافس الاقليمي القائمة بينهما، وعلى ذلك فان هذا المبحث سيتناول هذه القنوات للدور الهندي وكيفية استغلالها من الهند لممارسة دور اكبر في النظام الدولي فضلا عن تناول الفرص والتحديات لهذا الدور والتي تؤثر في مستقبله.

اولًا: الدور الهندي في التجمعات والمنظمات الإقليمية

تعدُّ الهند من الدول التي تشارك في منظمات اقليمية وتجمعات مع قوى اقليمية ودولية من اجل تعزيز التعاون الاقليمي في المجالات كافة فضلا عن الادوار الاخرى ذات البعد الدولي والتي تتجسد في سعي الهند لان تكون القوة الاقليمية الاولى في اقليمها ومنافسة للقوى الآسيوية الأخرى كالصين فضلا عن سعيها في ممارسة دور اكبر يعزز مكانتها الدولية والتي نشرتها الهند في عضوية هذه المنظمة والتجمعات (التي سنتناول أهمها والدور الهندي من خلالها).

1 - الهند ومنظمة شنغهاي للتعاون

في 9 حزيران 2017 اكتسبت الهند العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون، إذ تسعى الهند الى تعزيز الروابط مع دول آسيا الوسطى لا سيما انها لا تمتلك جذوراً او روابط جغرافية مباشرة مع دول هذه المنطقة التي تعدُّ من المناطق الغنية بالموارد واهمها موارد الطاقة لاسيما انها تعدُّ من الدول المستهلكة للطاقة وفي الوقت ذاته تعزيز فرصها في ممارسة دور اقليمي ومنافسة الدول الأخرى كالصين التي تعدُّ عملاق آسيا والحد من تأثيرها المتزايد في اوراسيا وكذلك توفر عضوية الهند في منظمة شنغهاي كبح جماح اي محاولة لباكستان في حشد دول المنظمة الى جانبها في صراعها مع الهند فضلا عن اقتراب الهند من دول آسيا الوسطى لتقليل تعاطف هذه الدول مع باكستان حول قضية كشمير وايصال قناعة لدى هذه الدول بأحقية الهند في هذا النزاع وكذلك تعبئة الرأي العام في منطقة آسيا الوسطى بأن باكستان تعدُّ إحدى الدول المنتجة للإرهاب في المنطقة وبالتالي تحقّق مكاسبَ مُهمَّة في هذا النزاع مع باكستان[23]، كما ان عضوية الهند في المنظمة يحقق أحد أهم أهداف سياستها الخارجية الا وهو ممارسة دور اكبر على المستويين الاقليمي والدولي، فعلى مستوى الاقتراب اكثر من منطقة آسيا الوسطى والذي من شأنه زيادة فاعلية الدور الهندي في منطقة مهمة من القاره الآسيوية والتي تعدُّ محط أنظار واهتمام القوى الكبرى، وعلى المستوى الدولي كذلك ان الدور الهندي في النظام الدولي يحتاج الى إبراز مكانة الهند بشكل اكبر لدى القوة الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والاستعانة بالهند في تحقيق مصالحها وأخذها بنظر الاعتبار كدولة صاعدة لها مكانة مهمة في النظام الدولي.

Parth sarthi suhag, Indias (23) membership in shanghai copertipn: an ppraisal, institute for defence studies and analyces (IDSA),2017,P2

إن قبول الهند في المنظمة لا يعني أنها ستكون القوة المهيمنة على المنظمة بعدّها قوة نووية إذ إن وجود روسيا والصين لا يسمح لها بذلك وانما جاء بناءَ اساسِ شراكة مع دول المنظمة والاعتراف بدور الهند المتنامي في معالجة العديد من القضايا لاً

سيما تلك المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى كالنمو الاقتصادي والطلب على الطاقة لا سيما ان الهند إحدى الدول التي تشهد ارتفاعاً في الطلب على مصادر الطاقة من النفط والغاز التي ارتفعت الى 7,1 % عام 2014 بنسبه تقدر 4,9 % من استهلاك الطاقة العالمي لا سيما ان التوقعات تشير الى ان الهند ستكون عام 2030 ثاني أكبرَ مستوردٍ للطاقة بعد الصين، وهو ما يعزّز الشراكةَ مع دول المنظمة بعدّها منتجة لمصادر الطاقة العالمية وإذا تمَّ الأخذُ بنظر الاعتبار أن منطقة بحر قزوين التي تسيطر عليها دول منظمة شنغهاي تضمُّ (48) مليار برميل من النفط و292 تريليونَ قدمٍ مكعبٍ من الغاز الطبيعي وهو ما يعزّز الشراكةَ مع دولة تستورد مصادر الطاقة مثل الهند.

إن التعاون بين الهند ودول المنظمة في مجال الطاقة يُمْكِنُ أن يوفّر فرصاً أفضلَ للهند وهذه الدول في مجال الطاقة مثل الشروع في استراتيجية موحدة للطاقة تركز على دفع مستمر لها وغير متقطع ومدّ خطوط أنابيب نقل الطاقة من هذه الدول الى الهند إذ يُمكِنُ ربطُ خطِ نابيبَ الى الهند من الخطوط بين الصين وكازاخستان وكذلك مد خطوط نقل الطاقة من روسيا الى الهند عبر بحر قزوين وإيران ومن اذربيجان الى الهند عبر بحر قزوين وتركمانستان وافغانستان وباكستان كذلك تُسهّل هذه الشراكةُ على تشكيل تحالف للطاقة بين هذه الدول في الأمور المتعلقة بالطاقة العالمية فضلاً عن تنفيذ مشاريعَ تنمويةٍ مشتركةٍ في مجالي التنقيب والإنتاج في منطقة بحر قزوين[24].

(24) Ngangom Dhruba Tara Singh, India's Shanghai cooperation Organization Membership: Looking Forward to Opportunities In the Caspian Region, center for air power studies (cops) forun for national security studies, 2016,p1.

إن فتح وتعزيز آفاق التعاون بين الشركاء في منظمة شنغهاي يعطي دفعة كبيره تُجاه تذليل العلاقات بين الصين والهند وكذلك تعزيز التعاون للقضاء على ظاهرة الإرهاب في آسيا الوسطى وإنهاء حالة الصراع وعدم الاستقرار في افغانستان وكذلك لتهدئة ومحاولة إيجاد الحلول للنزاع الهندي الباكستاني لا سيما وانهما أصبحتا جزءاً من هذه المنظمة فضلاً عن تعزيز دور الهند المتنامي إقليمياً ودوليا.

2 - الهند ومجموعة بريكس

يشير اسم بريكس الى الأحرف الاولى باللغة اللاتينية للدول الخمس التي أَسست هذا التجمعَ وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوبي أفريقيا إذ تمَّ الإعلان عن تأسيس هذه المجموعة في روسيا عام 2009 في اجتماع ضمَّ أربع دول هي روسيا، الصين، الهند البرازيل ومن ثم انضمت اليهم جنوبي افريقيا عام 2010 وكان تأسيس هذه المجموعة يهدف الى بلورة رؤية مشتركة بشأن إقامة تجمع دولي عابر للقارات

يسعى الى الدفاع عن حقوق دول هذه المجموعة ورعاية مصالحها في قضايا تتعلق بالنهوض والنمو الاقتصادي ومعالجة آثار الازمة المالية العالمية وإصلاح منظمة الأمم المتحدة والتعاون في مجالات الطاقة ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه والامن الغذائي ومعالجة قضايا التغيّر المناخي ومكافحة الفقر ويتجلَّى أسمى الأهداف السياسية التي يسعى هذا التجمع الى تحقيقها هو كسر مركزية النظام الدولي: بعديه السياسي والاقتصادي، اذ تسعى دول المجموعة الى خلق عالم متعدد الاقطاب وكسر الهيمنة الامريكية وكذلك انهاء المركزية الاقتصادية التي خلقتها المؤسسات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن نظام (بريتون وودز) منذ عام 1945 واضفاء نوع من اللا مركزية على عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادي الدولي وقد توافقت هذه الأهداف مع مصالح الدول المكونة للتجمع إذ تُعدُّ جميعها (باستثناء روسيا) من الدول الصاعدة اقتصاديا ولديها طموح سياسي التقت جميعها في إطار هذا التجمع من أجل ترتيب أوضاعها بشكل افضل وتحسين وتدعيم مواقفها داخل التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى وتشير الاحصائيات الى حجم الثقل التي تتمتع به هذه المجموعة كحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تصل الى (25%) ومن التجارة العالمية حوالي(20%) وسكان العالم (43%) وحجم سوق العمل العالمي (46%) ومساهمتها في معدل نمو الاقتصاد العالمي (40%) وهو ما يؤشر إلى حجم التأثير الذي من الممكن ان تمارسها دول هذه المجموعة عالميا[25].

(25) محمد فايز فرحات، البريكس... نظام اقتصادي عالمي جديد، مقال منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، من خلال الرابط:ـ HYPERLINK "http://www.acpss.ahram.org.eg/news/16440.aspx"

تسعى الهند من خلال عضويتها في مجموعة بريكس الى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية بعد ان شهدت مجموعة من التحولات منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ادت الى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة وهذه الأهداف تشمل في ايجاد نظام دولي متعدد الاقطاب، يكون للدول النامية دور فيه والمشاركة في الجهود والترتيبات الدولية مثل مكافحة الإرهاب والحد من التسلح ودعم سياد' الدول وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ودعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من خلال المساهمة في قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية حيث تعدُّ ثالث اكبر دولة من حيث مساهمتها في هذه القوات وهو ما يدعم مطالبتها بإصلاح الامم المتحدة والعضوية الدائمة في مجلس الامن كما تسعى الهند في هذا السياق الى توظيف عضويتها في مجموعة بريكس لإيجاد فرص التعاون بصورة اكبر مع الدول الأخرى بغية تحقيق اهداف سياستها الخارجية وكذلك تقليل حالة الخلاف مع الصين كالنزاع حول الحدود والتنافس الاقليمي والاقليات وغيرها

مقابل توحيد اهدافها المشتركة في تعديل بقيه النظام الدولي سياسيا واقتصاديا[26].

ان ما يعطي الهند دورا اكبر فعلياً في إطار مجموعة بريكس هو امتلاكها ثاني اكبر كتلة سكانية بعد الصين وهو ما يعطي لها ميزة في جذب استثمارات تعتمد على القوة العاملة فضلا عن ذلك فإنها تتفوق على باقي دول المجموعة في مجال التجارة بسبب امتلاكها ميزة نسبية في انتاج بعض السلع وهو ما يساهم في تعزيز آفاق التعاون مع دول المجموعة بشكل عام والتجاري على وجه التحديد كما انها تزيد من القدرة التنافسية لدول المجموعة وتخلق فرص لتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي[27].

(26) manog kumar, India's forgein policy and Brics, sardar patel university, center for peace and conflict studies, border security department, 2017, P 4

(27) Bipul chatterjee and others, Intra_BRICS trave its implications for india, discussion paper, cuts international, 2014, p3 ـ p5.

3 - الهند ومنظمة جنوب آسيا التعاون الاقليمي (سارك)

تأسست هذه المنظمة في 8 كانون الاول 1985 بالعاصمة البنغالية (دكا) بمبادرة من رئيس بنغلاديش (ضياء الرحمن) وذلك في اجتماع لرؤساء حكومات سبع دول من المنطقة وهي الهند، باكستان، بنغلادش، سريلانكا، نيبال، بوتان والمالديف وجاء تأسيس هذه المنظمة كأساس لتعزيز فرص التعاون بين هذه الدول من خلال آجهزة المنظمة المختلفة وتتجسد اهداف تأسيس هذه المنظمة في تعزيز التعاون الاقتصادي وخلق فرص لتوطيد السلم ومكافحة الفقر ومحاولة انهاء الخلافات والنزاعات بين الدول في اقليم جنوبي آسيا ولأجل تفعيل التعاون المشترك تم انشاء عدد من اللجان والبرامج في مجالات الصحة والتعليم والاتصالات ومعالجة الفقر واجراءات تطبيق التجارة التفضيلية ونزع القيود الجمركية والى جانب الجهود الرسمية تم دعوه المنظمات غير الحكومية للمساهمة في دعم العمل التعاوني وفي هذا الاطار برز نشاط الجماعة المستقلة للدارسين والمهنيين في جنوبي آسيا والتي قدمت مبادرة تضمنت التركيز على حل المشكلات المهمَّة التي تعاني منها دول المنظمة ومجالات العمل المشترك التي تعد كفيلة لحل مشاكل هذه الدول وهي استئصال الفقر، الامن الغذائي، التعاون التجاري، نظام مدفوعات لجنوبي آسيا يدار من البنوك المركزية، تمويل التنمية في جنوبي آسيا وعلى الرغم من ذلك فان هذه المنظمات لم تنجح في معالجة جميع هذه القضايا والأهداف التي قامت من أجلها لأسباب عديدة[28].

(28) للمزيد عن هذا الموضع انظر:ـ عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص153 – ص155.

تسعى الهند من خلال عضويتها في هذه المنظمة الى إحكام سيطرتها على منطقة جنوبي آسيا من خلال منع الدول الصغرى منها حجما من تشكيل تحالف مع الدول الاخرى سواء في المنطقة ام خارجها يشكل تهديدا للمصالح الهند لا سيما وانها

تعدُّ الدولة الكبرى في المنطقة والتي تمتاز بتفوقها النسبي - من ناحية مقومات القوة - مقارنة بالدول الاخرى فضلا عن سيطرتها على مجريات الأحداث في منطقة جنوبي آسيا وسهولة التنسيق مع دول المنطقة في الامور التي تخص المنطقة[29]، كما تسعى الهند الى تحجيم دور باكستان وعدم اعطائها الفرصة لإقامة تجمع اقليمي تكون هي الطرف الاقوى فيه وبالتالي تستغل ذلك في صراعها مع الهند حول اقليم كشمير وقد استمرت هذه الاستراتيجية الهندية منذ تأسيس منظم سارك (1985) في وقت كان العالم يشهد التنافس بين القوتين العظيمتين وكذلك بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانهيار الحرب الباردة حيث تغيرت الأهداف السياسية للهند من حيث الخروج من العزلة النسبية التي عاشتها خلال تلك المدة وكذلك حالة عدم الانحياز حيث سعت الهند مع نهاية القرن العشرين الى استغلال دورها في جنوبي آسيا وعضويتها في المنظمة الى تحقيق أهدافها في اداء دور اقليمي اكبر الى تحقيق دور دولي يتناسب مع مقومات قوتها وقدراتها.

(29) اشلي جيه تيليس، جنوب اسيا، زلمي خليل زاد (محررا)، التقييم الاستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 1997، ص306 – ص307.

ثانيًا: الشراكات مع القوى الكبرى

تعدُّ الهند احدى الدول الصاعدة التي تمتلك شراكات وعلاقات متوازنة مع مختلف القوى الكبرى وهي سمة تتميز بها اكثر من غيرها من الدول الصاعدة، وبالرغم من حالة التنافس التي تسود علاقات الهند بالصين الا ان هناك تقارباً ثنائياً بشتى المجالات لاسيما في اطار التجمعات الاقليمية (كما ذكرنا سابقا) والحال ذاته مع روسيا اذ تتمتع بعلاقات معها يسودها طابع التعاون، وبوصف الهند اكبر ديمقراطية في العالم فإنها تعدُّ دولة متوافقة مع الولايات المتحدة الامريكية حيث يسود الفكر الليبرالي في كلتا الدولتين وهو ما يجعل التقارب الهندي الامريكي امراً ممكنا.

ان سعي الهند لممارسة دور اكبر في النظام الدولي يتحقق من خلال قنوات عدة اهمها شراكات الهند مع القوى الكبرى

1 - الشراكة مع الولايات المتحدة

تعود بداية العلاقات الهندية الامريكية الى إعلان استقلال الهند عن بريطانيا عام 1947 حيث رحبت الولايات المتحدة الامريكية باستقلال الهند وتطلعت الى اقامة علاقات جيدة معها، غير ان العلاقات الهندية الامريكية لم تكن علاقات متقاربة الى حد كبير خلال حقبة الحرب الباردة وان كانت شهدت تحسنا في مدد معينة حيث يعود ذلك الى مواقف كلتا الدولتين من أحداث معينة كالدور الهندي في انشاء حركة عدم الانحياز والرفض الامريكي له وكذلك مواقف الولايات المتحدة

الحيادية – نوعا ما – من الحروب الهندية الباكستانية والنزاع على قضية كشمير وغيرها من الامور التي جعلت العلاقات الثنائية يسودها طابع الاستقرار[30].

(30) للمزيد عن الموضوع انظر: ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص186 ـ ص190.

بعد انتهاء الحرب الباردة وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي اعلنت الهند عن نفسها كقوة نووية عندما اجرت تفجيراً نووياً لتدخل ضمن قائمة القوى النووية العالمية وهو طموح لدى قادة الهند في الوصول الى مصاف القوى الكبرى من خلال تعزيز مقومات قوتها العسكرية، غير ان هذا الامر كان محط انتقاد بعض القوى الكبرى واهمها الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت عقوبات على الهند وعلقت التعامل معها في القضايا النووية، غير ان الولايات المتحدة الامريكية أعادت النظر في علاقاتها مع الهند لاسيما في عهد الرئيس بوش الابن حيث تبنت وثيقة استراتيجية الامن القومي لعام 2002 مبدأ التعاون مع القوى الاخرى، كما ادرك الرئيس بوش ان افضل وسيلة لمنع ظهور قوة تقف موقف المتحدي في وجه الولايات المتحدة الأمريكية هو ايجاد روحية التصرف بصورة تعاونية مع اقطاب النظام العالمي الاخرى وقد عملت الولايات المتحدة تشكيل تحالفات بزعامة واشنطن تعنى بقضايا محددة مع القوى الكبرى والمتوسطة الحجم كروسيا والصين واليابان والهند وإندونيسيا واستراليا والبرازيل بهدف ايجاد حلول للتحديات العالمية مثل أمن الطاقة والمسالة الكورية والبرنامج النووي الإيراني والتغييرات المناخية، وفي هذا الاطار تبلورت شراكة الولايات المتحدة الامريكية مع الهند في مرحلة ما بعد احتلال العراق 2003 وتبلورت حول رغبة الهند في تخليص قطاع الطاقة النووية الهندي من العقوبات المفروضة عليه بالمقابل كان لدى الولايات المتحدة الرغبة في ان تصبح الهند إحدى القوى الصاعدة سوقا للبضائع الامريكية وشريكا من الممكن ان يسهل رعاية وادارة المصالح الامريكية في آسيا وبالفعل نجحت الهند في الحصول على ما تريد من الشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية بالتخلص من الحظر المفروض عليها من مجموعة الموردين النووية (وهو عدم التعامل مع دول تجري تجارب نووية ليست اطرافا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية) وكذلك لقي ذلك ترحيب روسيا وفرنسا، كما رحبت الهند بالاعتراف الامريكي بها كقوة اقليمية حيث تسعى الهند الى اقامة نظام متعدد المراكز لا سيما انها بدأت تشعر بأهميتها في المدرك الامريكي وقد جاء ذلك في تصريحات المسؤولين الامركيان، فقد صرحت (كونداليزا رايس) وزيرة الخارجية ومستشارة الامن القومي في عهد الرئيس بوش الابن بضرورة وضع شراكات واعادة النظر بالشراكات الامريكية مع القوى الكبرى والصاعدة من اجل تحقيق السلام والاستقرار العالمي وايجاد نظام

توازن قوى ينحاز الى جانب الحرية[31]، كما استمر التواصل بين الهند والولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق (باراك اوباما) والرئيس الحالي (دونالد ترامب) في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك لا سيما تلك التي تخص الهند وسعيها في ممارسة دور اقليمي ودولي اكبر، فمن خلال تبادل الزيارات الرسمية بين رؤساء كلا الدولتين تم اصدار اتفاق سمي (بإعلان دلهي للصداقة) وتضمن رؤية استراتيجية مشتركة لمنطقة اسيا والمحيط الهادي ومنطقة المحيط الهندي كما تضمن تعزيز الحوار الاستراتيجي والتعاون التجاري بين الدولتين وجاء ذلك خلال زيارة الرئيس السابق باراك اوباما الى الهند عام 2015، كما تواصل هذا التقارب وتعزيز الشراكة في عهد الرئيس الحالي دونالد ترامب حيث تم انشاء خط ساخن بين مكتب رئيس الوزراء الهندي والبيت الابيض في الولايات المتحدة الامريكية [32].

(31) سيدهارت فاراداراجان، مصدر سبق ذكره، ص.269ص.272.

(32) Brief on India_u.s relation, ministry of external affairs of India on websat: http://www.mea.gov.in/regional_organisation.htm

2 - الشراكة مع روسيا

تعدُّ روسيا الاتحادية احدى القوى الكبرى التي بحثت الهند عن تطوير العلاقات معها لتحقيق مجموعة من المصالح الذاتية في سعيها لاداء دور اقليمي ودولي بشكل اكبر، ومنذ حقبة الحرب الباردة طورت الهند علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي (السابق) وتمتعت بعلاقات ايجابية معه لاسيما في بداية سبعينات القرن الماضي حيث تم التوقيع على معاهدة السلام والصداقة والتعاون عام 1971 وبموجب هذه المعاهدة ازداد حجم التبادل التجاري والتعاون العسكري بين الدولتين وتجسد ذلك في تحول الاتحاد السوفيتي السابق الى المورد الرئيس للسلاح الى الهند واصبحت العلاقات الهندية – السوفيتية وتدعيمها ركنا من الاستراتيجية السياسية والعسكرية لكلتا الدولتين، غير ان السنوات الاخيرة من الحرب الباردة شهدت فتورا في العلاقات بين الطرفين واستمرت حتى بدايات عقد التسعينات مع قيام روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفيتي السابق[33].

(33) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص.194ص.195.

غير ان تطورات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة والبيئة الدولية الجديدة فرضت على كل من الهند وروسيا الاتحادية البحث عن سبل جديدة لتحقيق مصالحها وجاء ذلك في اطار سعي كل منهما في التقارب والانفتاح على الدول الاخرى، وعلى هذا الاساس جاءت زيارة الرئيس الروسي الاسبق (بوريس يلتسن) الى الهند عام 1993 كمسعى لوضع العلاقات الهندية الروسية على اسس جديدة ووقع الطرفان على معاهدة جديدة تحل محل اتفاقية السلام والصداقة والتعاون لعام 1971، وبذلك استطاعت الهند ترميم علاقاتها مع احدى القوى الكبرى وكاستجابة للتغييرات التي شهدها النظام الدولي، ودفع ذلك باتجاه تعزيز التعاون بين الطرفين

لا سيما في مجال الطاقة والتعاون العسكري، وقد شهد عام 2003 تطورا كبيرا في العلاقات الهندية الروسية عندما وقع الطرفان على الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا الاتحادية حيث تجاوز الطرفان حالة الفتور في العلاقات الثنائية، وقد تجسدت اهداف كل من الهند وروسيا من خلال توقيع هذه الشراكة على تأكيد نفوذهما كلٌ في مجاله الاقليمي واحتواء عدم الاستقرار السياسي في افغانستان عن طريق الحد من انتشار التطرف الاسلامي من باكستان، كما اتفق البلدان على العمل لبناء هيكل عالمي متعدد الاقطاب على اساس المساواة بالسيادة واقرّا بالتحديات والمسؤوليات المشتركة للدول المتعددة الاعراق والمتعددة اللغات والاديان والدعوة الى تعزيز الامن والسلم الدوليين ودمقرطة العلاقات الدولية وانشاء نظام عالمي جديد عادل ومستقر [34].

ان سعي الهند في ممارسة دور دولي اكثر وضوحا يعكس قوة الهند وموقعها الجيوستراتيجي كونها تقع بين منطقتين من اكثر مناطق العالم اهمية ومجال تنافس القوى الكبرى وهي الشرق الاوسط واقليم آسيا الباسفيك وقد التقى هذا السعي الهندي مع مصلحة روسيا الاتحادية في كسر التفرد الامريكي وسعي الطرفين في خلق عالم متعدد الاقطاب في تحقيق مصلحة كل منهما بالدرجة الاساس وعلى هذا الاساس استمرت اللقاءات الثنائية سنويا منذ توقيع اتفاق الشراكة عام 2000 وتعزز بشكل اكبر في انضمامهما الى تجمع بريكس الى جانب الصين والبرازيل وجنوب افريقيا.

(34) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص159ـص160.

3 - الشراكة مع الصين

عند التطرق الى القوى الآسيوية يجب ان نضع في المقام الاول كلاً من الصين والهند فكلتاهما تتمتعان بميزات مشتركة في الحجم والسكان والقوة فضلا عن الطموح الاقليمي ولذلك فان حسابات التفاعل والتوازن داخل القارة الاسيوية يجب ان لا تخلو من تبادل العلاقة بين هاتين القوتين.

لقد سادت العلاقة بين الهند والصين حالة من الصراع والتنافس حول العديد من القضايا كما في مسألة الحدود والخلاف بينهما الذي وصل الى حد حالة الحرب التي شنتها الصين على الهند عام 1962 وفرضت سيطرتها على اراضٍ حدودية متنازع عليها مما ادى الى انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، غير ان الهند قررت عام 1976 اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين بعد ان ضمت (سيكيم) الى الاتحاد الهندي غير ان مشكلة الحدود بقيت القضية التي تطغى على اي لقاء بين البلدين طوال مدة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وتحديدا حتى

عام 1988 عندما حدث تحسن كبير في العلاقات بين البلدين بزيارة رئيس وزراء الهند (راجيف غاندي) للصين واتفق الطرفان خلالها على فصل مسألة الحدود عن الجوانب الاخرى للعلاقات الثنائية واستمرت تعزيز العلاقات الدبلوماسية خلال تسعينات القرن الماضي والاستمرار في تجميد القضايا الخلافية[35].

(35) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص164ـص166.

وفي مسعى الدولتين الى تعزيز العلاقات الثنائية فقد اعترفت الصين عام 2004 بتبعية ولاية (سيكيم) للهند مقابل اعتراف الهند بتبعية (التبت) للصين ولتعزيز التقارب الثنائي في مختلف المجالات جاءت زيارة (وين جياباو) رئيس مجلس الدولة الصيني الى الهند والتي استمرت اربعة ايام وقع خلالها مع رئيس الوزراء الهندي على اتفاقية للشراكة الاستراتيجية مثلت الاساس لانشاء (شراكة استراتيجية وتعاونية من اجل السلام والرخاء بين الهند والصين) وجاء في البيان الثنائي عزم الجانبين فصل القضايا الخلافية عن تطور العلاقات الشاملة على اساس الامن والتنمية والازدهار بشكل متبادل ومتكافئ والتصدي للتهديدات والتحديات العالمية، وقد اقر الجانبان اهمية تعزيز العلاقات السياسية رفيعة المستوى وتأكيد التعاون الاقتصادي بوصفه ركيزة مهمة في تعزيز العلاقات الثنائية فضلا عن تعزيز العلاقات الثنائية من خلال استضافة المهرجانات الشعبية في كلتا الدولتين بما يعزز الصداقة بين الشعبين الهندي والصيني، وعقب الإعلان عن هذه الشراكة تمَّ إصدار اعلان مشترك في عام 2006 صدر اثناء زيارة الرئيس (هو جينتاو) الى الهند وسعى الإعلان المشترك الى تطوير العلاقات بين الصين والهند والذي تضمن عشرة محاور جاءت تاكيدا وتعزيزا للشراكة الاستراتيجية لعام 2005[36].

(36) للمزيد عن الموضوع انظر: فيديا نادكارني، مصدر سبق ذكره، ص208ـص209.

ان الشراكة الهندية الصينية جاءت لتؤشر إلى تحول كبير في علاقات البلدين وشاهدا ليس على دفن احقاد التنافس بينهما بقدر ما هو شاهد على الادراك البرغماتي في كل من الصين والهند لتحقيق تطلعات كل منهما في الحصول على المكانة والقوة والنفوذ في القارة الآسيوية والذي لا يمكن تحقيقه الا من خلال الاستيعاب واستبعاد خيار المواجهة.

لقد عملت الهند من خلال شراكاتها مع القوى الكبرى على ايجاد فرص وسبل نحو اداء دور اكبر في النظام الدولي، انطلاقا من ادراكها ان تفعيل دورها يكون من خلال تعزيز افق التعاون بدلا عن التنافس مع القوى الكبرى وتجسد لك من خلال سعي هندي لتعزيز شراكات مع هذه القوى حيث تعدُّ هذه الوسيلة لتعزيز دورها اقل تكلفة من اضفاء طابع التنافس او الصراع او التدخل في شؤون الدول الاخرى ومزاحمة مصالحها وهذا ما تفردت به الهند عن غيرها من القوى الصاعدة.

الخاتمة: (الفرص والتحديات)

ان السعي الهندي لأداء دور فاعل في النظام الدولي تحكمه عدة عوامل ومتغيرات منها ما يشكل تحديات تقف حائلا دون ممارسة دور يتناسب مع طموح الهند كقوة صاعدة ومنها ما يدعم ذلك الدور، من حيث التحديات تواجه الهند مشاكل داخلية تعرقل تقدمها في سعيها لبناء قوة تمكنها من اداء دور خارجي اكثر فاعلية ومن بينها هي مشكلة الفقر المستشرية والتي تتطلب من الحكومة الهندية ايجاد حلول لها فما يقارب ربع سكان الهند يعيشون تحت خط الفقر ويشكل هذا تحدياً في سبيل تحقيق التنمية، كما انها تعاني من تخلف نسبي في وسائل الانتاج الزراعي وهو ما يعيق حالة التقدم الاقتصادي للبلد كما تاتي الكتلة السكانية الكبيرة والتي تتطلب من الحكومة عملاً موسعاً في سبيل تحقيق معدلات نمو عالية كاحدى التحديات والصعوبات في الاعتماد الهندي على الخارج لا سيما في مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك تأتي حالة التنوع الديني والعرقي والمشكلات الداخلية كمعرقل اخر لسعي الهند في اداء دور فاعل اقليميا ودوليا.

على المستوى الخارجي تأتي بعض التحديات في المحيط الخارجي والمتمثل بالجوار الاقليمي المضطرب للغاية وبشكل مزمن وهذا يضعها امام تحديات خارجية ويجعلها تواجه ما يعرف عنه (الاستبداد الجغرافي) كما ان الانفتاح على دول جوارها التي تسودها انظمة فاشلة واستبدادية تحكمها معرقلات عدم الانسجام حيث ان هذه الدول لا ترغب في التعامل مع الهند كونها دولة ديمقراطية والتعامل معها قد يؤدي الى التأثر بالنموذج الديمقراطي ويهدد عروش ودكتاتوريات هذه الدول، فضلا عن ذلك فان للقوى الكبرى مصالح استراتيجية في آسيا وبالتالي لا ترغب في الصعود الهندي الذي قد يزيحها من مناطق معينة في القارة الآسيوية او يهدد مصالحها لا سيما روسيا والولايات المتحدة الامريكية فضلا عن حالة التنافس مع الصين التي تعدُّ نفسها زعيمة القارة الاسيوية.

اما من حيث الفرص فان الهند نجحت على المستوى الداخلي في اجراء الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وحققت نجاحاً اقتصادياً بعد ان تجاوزت كل مشكلاتها وتخلصت من الديون الخارجية واصبحت احدى الدول المتقدمة اقتصاديا إذ حلت في المرتبة السادسة من ناحية الناتج القومي عالميا وثالث اكبر اقتصاد اسيويا بعد كل من الصين واليابان كما انها استطاعت ايجاد حلول لمشكلاتها الاجتماعية الداخلية، وعلى المستوى الخارجي فان الهند من خلال انفتاحها على دول جوارها الاقليمي ودورها من خلال منظمة

(سارك) استطاعت ان تكون مركز التأثير في منطقة جنوبي آسيا كما انها توصلت الى تفاهم بشان المشاكل مع هذه الدول وتوجّهت سياسية الهند الخارجية لتعزيز ذلك الانفتاح على دول المنطقة والدول الاخرى خارج اقليمها من خلال تعزيز العلاقات الثنائية وتجاوز او تاجيل الموضوعات الخلافية كما حصل مع الصين، فضلا عن ذلك فان الهند تمارس اليوم دورا من خلال التجمعات الاقليمية والدولية حيث ان هذا الدور يدعم فرص الهند كاحدى القوى الصاعدة والساعية لخلق عالم متعدد الاقطاب يكون لها دور واضح فيه على الاقل من خلال عضويتها الدائمية في مجلس الامن، كما ان التقارب الذي حصل مع القوى الكبرى من خلال الشراكات الثنائية يعطي للهند فرصا لاداء ادوار اكبر حيث ان هذه الشراكات تعمل على تحقيق مصالح الطرفين وبالتالي فان الهند أمام فرصة لاداء ادوار اكبر خارجيا من خلال اشتراكها في ترتيبات القوى الكبرى من جانب والتفاهم مع هذه القوى حول تحقيق المصالح المشتركة.

وبناءا على ما تقدم فان الهند أمام فرص داعمة لاداء دور فاعل في النظام الدولي يفوق حجم التحديات التي تواجهها وعليه فإنها ستشهد تزايدا في دورها الدولي في السنوات المقبلة اذا استمرت هذه الفرص متاحة لها.